البدايات الأولى لمسيرة نضال الحركة الطلابية اليمنية

على مدى المراحل المنصرمة للنضال الوطني التحرري ظلت الحركة الطلابية اليمنية إحدى المراكز الجماهيرية الواسعة للحركة الوطنية اليمنية في كفاحها ضد الاستعمار ومن اجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي وإعادة توحيد الأرض اليمنية على أسس ديمقراطية تلبي حاجات شعبنا في النهوض والتقدم والازدهار وهي بذلك قد متلث ومازالت إحدى روافد الحركة الوطنية اليمنية في كفاحها في سبيل أهداف شعبنا الوطنية والاجتماعية تمده بقدرات زاخرة بالنشاط المتجدد.. وهذه الميزة الرئيسية والعامة للحركة الطلابية اليمنية قد اكتسبتها عبر تاريخ نضالها النقابي السياسي والوطني والاجتماعي الذي مثل جزءا لايتجزأ من نضالات الشعب اليمنية بقيادة حركته الوطنية ومن خلال نموها وتصلب عودها في خضم الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية في جنوب الوطن والنظام الأمامي الكهنوتي المتخلف في شماله.

ومن وحي ذلك التراث النضالي الذي أضحت تكتنزة الحركة الطلابية اليمنية ودروس تجربتها الفنية فإنها في المرحلة الراهنة تستمد القدرة والإمكانية لمواصلة عطاءاتها المتجددة وتحقيق مساهماتها الايجابية النشطة في ح حياة بلادنا والإسهام في انجاز المهام المرسومة أمامها بما يؤمن نهوض المجتمع وتقدمة وازدهار حياة شعبنا.

وارتبطت البدايات الأولى لنمو الحركة الطلابية اليمنية بالتطورات التي شهدتها الساحة اليمنية على الصعيدين السياسي والاجتماعي في أواخر الأربعينيات وتجسدت من خلال البذور الأولى لها حقيقة تفاقم التناقضات الاجتماعية في بنية مجتمعنا وتاجج المشاعر الوطنية في صفوف الشعب إزاء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها البلاد من جراء هيمنة النظام الأمامي في الشمال واستمرار السيطرة الاستعمارى البريطانية في الجنوب.

ولقد أسهمت في إذكاء النضم الجماهيرية لمواجهة الاستعمار والنظام الأمامي تطورات الوضع السياسي في المنطقة العربية آنذاك على اثر نكبة 1948م والتي كانت عاملاً عمق من المشاعر القومية للشعوب العربية وزاد من حد عدائها للاستعمار والأنظمة المتحالفة معه التي كانت وراء النكبة ودفعت بها للنضال من اجل تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في سبيل تحقيق أهدافها في الاستقلال والتحرر السياسي والاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

ولقد تجلت تلك البدايات الأولى في مسيرة نضال الحركة الطلابية اليمنية التي حملت معها وجسدت حقيقة الاستياء والنقمة الجماهيرية في مواجهة الأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة حينذاك في الإضرابات الطلابية التي شهدتها مدينة عدن في أعقاب نكبة 1948م.

وإذا كانت تلك الإضرابات محكومة بالمشاعر القومية التضامنية مع الشعب الفلسطيني الذي مسته النكبة مباشرة فإنها قد مثلت بمعانيها ومدلولاتها رفضا للتسلط الاستعماري الأجنبي على مقدرات الشعوب العربية ودعوة للنضال ضد استمرارية وجودة والأنظمة العربية المتواطئة معه وكانت المرحلة التي تلت تلك الاضرارات بتطوراتها السياسية الهامة ومرحلة سارت فيها الحركة الطلابية اليمنية باتجاه التبلور والتكون المحدودين وظلت على امتدادها تتفاعل على نحو ايجابي مع الأحداث والتطورات السياسية التي عاشتها المنطقة .

أن التبلور البطئ والتكون المحدود للحركة الطلابية اليمنية في مرحلتها الأولى قد كان محكوما بتدني المستوى التعليمي في المدينة ناهيك عن المناطق الريفية الواسعة ... الأمر الذي انطوى عن ضعف مستوى الوعي النقابي –السياسي بين صفوف الطلاب وظلت حركتهم في بدايتها الأولى المتسمة بحيويتها أسيرة الحماس والمشاعر الوطنية غير الناضجة.

ومما ساعد على استمرار ذلك الوضع فترة من الزمن هو غياب النشاط المنظم للحركة الوطنية اليمنية حتى ذلك الحين وان لم تكن الساحة اليمنية حينها تخلو من الأفكار المناهضة للامبريالية والاستعمار والرجعية والداعية للأهداف الوطنية في الاستقلال والتحرر والديمقراطية والتقدم الاجتماعي. وكان لدخول الطبقة العاملة معترك الحياة السياسية كقوة منظمة في نقابات ابلغ الآثار الايجابية على النضال الجماهيري حيث شهد النضال الوطني التحرري بعدها تطورات متسارعة سارت في مجرى النضال من اجل تحقيق أهداف شعبنا في التحرر والاستقلال وتلبية امانية في الديمقراطية والتقدم ومما له دلالته في تاريخ الكفاح الوطني التحرري في بلادنا أن إضرابات مارس 1956م التي قادتها الطبقة العاملة وكانت إيذانا بدخولها معترك الحياة السياسية كقوة منظمة في نقابات فعن تلك الإضرابات تكونت 25 نقابة وتكون منها وانبثق عنها المؤتمر العمالي وشاركت في تلك الإضرابات والمظاهرات سائر فئات شعبنا بما فيها الطلاب وسقط الطالب الشهيد قاسم هلال برصاص جنود الاحتلال البريطاني.

وقد مثلت تلك الإضرابات والمظاهرات منعطفاً هاماً في مسيرة الكفاح الوطني التحرري لجماهير شعبنا وكانت بداية جديدة لسلسلة من النضالات الشعبية الواسعة لتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإعادة صياغة حياة المجتمع بشكل يلبي طموحات شعبنا.

إن مشاركة الطلاب في تلك الإضرابات ومساهماتهم الفعالة والحيوية فيها قام على أساس الإحساس بأنها وفي ضؤ الشعارات التي رفعتها والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها إنما كانت تستجيب لحاجاتهم كفئة ديمقراطية وكجزء من حاجات جماهير شعبنا العريضة في المجتمع.

لقد رفعت الحركة الطلابية اليمنية في بلادنا آنذاك شعاراتها النقابية المطلبية ضد سؤ الأوضاع التربوية والتعليمية ومن اجل حق أبناء الشعب في تلقي التعليم وتعديل المناهج الدراسية ونشر المدارس وحملت تلك الشعارات معاني وابعاداً سياسية عميقة وكانت تعبر عن ذاتها رفضاً للأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة ونزوعاً نحو التحرر والديمقراطية والتقدم . وتواصلت الإضرابات التي كانت جزءا لايتجزأ من الإضرابات والمظاهرات الجماهيرية الواسعة في البلاد، وهي في الوقت الذي كانت فيه موجهة ضد المؤسسات التعليمية التي أنشاها الاستعمار وطبيعة مناهجها الدراسية فقد كانت ترمي في ذات الوقت إلى المناهضة للنظام الاستعماري وإفشال مخططاته الهادفة إلى إطالة عمر سيطرته واستمرار هيمنته على خيرات بلادنا ومقدرات شعبنا فإلى جانب مشاركة الطلاب الايجابية في إضرابات مارس 1956م ساهموا بفعالية ايضا في إضراب 1959م لمواجهة المخطط الاستعماري لإنشاء الاتحاد الفيدرالي المزيف ووصلت التظاهرات الطلابية أوجها في فبراير 1962م حيث شملت مدارس عديدة وتحولت إلى تظاهرة سياسية وطنية لقيت الدعم والتأييد من مختلف قطاعات شعبنا وقواه الوطنية وحظيت بتضامن من الحركة الطلابية العالمية وطليقها اتحاد الطلاب العالمي.

لقد لقيت الإضرابات الطلابية التي قامت في عدن صدى ايجابياً لها في صفوف الطلاب على مستوى الشطرين وكانت تلك علامة على وحدة الأهداف المشتركة للحركة الطلابية اليمنية في ظل الحكم الاستعماري في الجنوب والنظام الأمامي في الشمال وهي التي مثلت جزءا من الأهداف العامة لشعب اليمني بأسره في الاستقلال والتحرر والتقدم وإعادة وحدة الأرض اليمنية وحيث تجلت تلك المواقف المشتركة والاستجابات المتبادلة في نضال الحركة الطلابية اليمنية بامتداد التظاهرات الطلابية وشمولها شمال الوطن... وليس أدل على ذلك من الإشارة إلى حركة الإضرابات الطلابية التي قام بها الطلاب في الشمال في يوليو 1962م وشملت مناطق صنعاء وتعز والحديدة .

وعلى اثر تلك الإضرابات اندلعت تظاهرات شعبية في عدن يوم 24 سبتمبر 1962م والمعروفة بيوم الزحف الشهير على ماكان يسمى بالمجلس التشريعي.. ومثلت تلك التظاهرات بمجموعها إحدى العوامل المهمة لقيام ثورة 26 سبتمبر 1962م.

ولقد برزت بوضوح وحدة نضال الحركة الطلابية اليمنية في سياق مواجهتها للأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة آنذاك بالرغم من افتقارها حتى ذلك الحين إلى الإطار الطلابي الديمقراطي الذي ينظم حركتها ويقود فعلها ونشاطها.

وتحت التأثير المطرد للحركة الوطنية اليمنية التي كانت قد أخذت لنفسها اشكالا تنظيمية محددة وبدأت تمارس نضالها السياسي على أساس منظم وتحت شعارات وأهداف عامة وواضحة تطور معه نضال الحركة الطلابية اليمنية وازدادت مساهمتها في النضال الوطني التحرري وكانت هذه الفترة نفسها (أواخر الخمسينات وبداية الستينات) قد شهدت

د.محمد عبدالقوي مقبل

خروج إعداد من الطلاب اليمنيين لتلقي دراساتهم في العديد من البلدان وظلوا يتفاعلون مع تطور الأحداث في البلاد ودفعهم حرصهم على معايشة القضايا الوطنية والتفاعل مع مجريات الأحداث الى تشكيل تجمعات طلابية كأطر نقابية توحدهم وتنسق نشاطهم الطلابي النقابي وتصحبهم مع التطورات الجارية في البلاد.

ومن هنا جاءت نشأة التكوينات الطلابية اليمنية في البلاد العربية في كل من القاهرة، الكويت، العراق، سوريا، ولبنان خلال الأعوام 1965-59م وفي بلدان اوروبا الاشتراكية (سابقا)في كل من الاتحاد السوفيتي، بلغاريا،المجر،يوغسلافيا،الم انيا الديمقراطية،تشيكوسلوفاكيا،خلال الأعوام 1967-64م.

ونستطيع القول أن تلك التكوينات الطلابية النقابية التي نشأت في الخارج قد أسهمت عند نشأتها وبشكل متفاوت في بلورة الوعي النقابي والسياسي في صفوف الطلاب اليمنيين في الخارج في الوقت الذي كانت الحركة الطلابية في الداخل دون مستوى ذلك التطور.

وبقيام ثورة 26 سبتمبر 1962م في الشمال بدك معاقب النظام الأمامي وإعلان قيام الجمهورية شارك الطلاب فعليا فيها حيث انخرطت أعداد كبيرة منهم في صفوف الحرس الوطني مشاركة منهم في الدفاع عن الثورة والحفاظ على النظام الجمهورية الوليد..وأثرت ثورة 26 سبتمبر بشكل ايجابي على تطور النضال الوطني في الجنوب حيث دخل ذلك النضال الوطني التحرري طوراً جديداً باندلاع ثورة 14 أكتوبر 1963م وعلى امتداد سير وتطور ثورة 14 أكتوبر واصل الطلاب نضالهم وبحماس بالغ تحت شعاراتها ضد الوجود الاستعماري.

وشهدت هذه المرحلة من مراحل نضال الحركة الطلابية اليمنية في الشطرين قيام أشكال متعددة للعمل الطلابي في الداخل حيث عرفت الساحة الطلابية في الشمال العديد من الصيغ الطلابية كان أبرزها قيام اتحاد طلاب الجمهورية العربية اليمنية الذي تبلور كصيغة طلابية مع مطلع 1967م إلا انه واجه في سياق نشاطه العديد من المصاعب والمحاولات التي رمت إلى تقليص نفوذه والحد من نشاطه ولم تتوافر في حياته الشروط الضرورية التي تكفل له الاستمرار والنمو والتطور.

وفي عام 1969م نشأت فروع للاتحاد العام لطلبة اليمن الذي سبق وان أعلن عن قيامة في دمشق في مارس 1968 وعقد مؤتمره الأول في صنعاء في العام الثاني (اغسطس 1969) وان كتب لتلك الفروع في مناطق صنعاء وتعز والحديدة ان تستمر فترة من الزمن إلا إنها تلاشت تدريجيا لظروف ذاتية وموضوعية . وبرزت إلى جانب ذلك في العديد من المناطق الرئيسية في الشمال تكوينات طلابية نقابية محلية عملت على تطاير الطلاب في صفوفها على مستوى مناطق عملها إلا إنها لم يكتب لها النجاح حيث واجهت مصاعب موضوعية وذاتية كما واجهت التكوينات الطلابية التي سبقتها.

وفي الجنوب واصل الطلاب نضالهم الطلابي النقابي والسياسي بالتفاعل الحي مع تطور النضال الوطني التحرري.. ومع نمو وتطور العمل المسلح ضد الوجود الاستعماري ساهم الطلاب مساهمة فعالة فيه ولعب دور المنظم الطلابي النقابي– اتحاد طلبة جنوب اليمن المحتل– وهو المنظمة الطلابية النقابية التي ارتبطت بالثورة ونجحت في تنظيم كفاح الطلاب وربطة بعجلة الثورة على متداد مرحلة سيرها وتطورها.

لقد جاءت نشأة اتحاد طلبة الجنوب اليمني المحتل المترافق مع تطور الثورة ورقي أشكال عملها ليمثل المواصلة الحية لمسيرة العمل الطلابي في البلاد على نطاق أوسع وتنظيم أفضل إذ كانت الساحة الطلابية.

قد عرفت بروز العديد من الأشكال الطلابية منذ مطلع الستينات تحت تأثير تاجج المشاعر الوطنية ضد الوجود الاستعماري البريطاني ومن تلك التكوينات الطلابية– اتحاد طلبة الحضارم 1962م وحركة الطلبة الثوريين –1965-64 و الرابطة الطلابية العربية في عدن، واللجنة الطلابية العليا 1965م.

ومثل قيام تلك التكوينات تعبيراً جلياً عن حقيقة الاستعداد الكامن لدى الحركة الطلابية اليمنية للمشاركة بقسطها في النضال الوطني التحرري على الرغم من ان تأثير تلك التكوينات قد ظل محدودا ونشاطها ضعيفا. وكما سبق القول فقد مثل قيام– اتحاد طلبة جنوب اليمن المحتل –خطوة متقدمة على صعيد تنظيم العمل الطلابي، حيث توسع نطاق عمله وازدادت مساهمته في مسيرة الثورة . فتحت الدور القيادي الذي لعبة الاتحاد تحققت المشاركة الفعالة للقطاع الطلابي في الحياة السياسية بصورة اكبر من ذي قبل ولعبوا ادواراً مشرفة في مسيرة النضال الوطني التحرري من خلال إسهامهم وبفعالية في العمليات الفدائية المسلحة وتوزيع المنشورات وإيصال النشرات التي حثت الجماهير وعبأتها لمواصلة الكفاح المسلح ضد الوجود الاستعماري وفي سياق تلك النضالات قدمت الحركة الطلابية عدداً من الشهداء جنباً الى جنب الشهداء الذين قدمهم شعبنا في مسار كفاحه الوطني من أجل نيل استقلاله السياسي الناجز الذي تحقق في الثلاثين من نوفمبر عام 1967م.

أكد أن جماعة "أمة الإسلام" الأمريكية خطر علي الإسلام

الباحث المصري مصطفي أمين في أطروحة ماجستير:

جماعات ضالة تشوه الإسلام ولايتحرك لدينا ساكن!

القاهرة/14اكتوبر/ رمضان أبواسماعيل

أكد الباحث مصطفي علي أمين خطاب المعيد بقسم اللغة الإنجليزية بكلية اللغات والترجمة بجامعة الأزهر أن جماعة "أمة الإسلام" الأمريكية هي جماعة عنصرية من الأمريكيين السود، التي أنشأها شخص يدعي "فارد محمد" لمجابهة الظلم والاضطهاد، الذي تعرض له السود علي يد الأمريكيين البيض طوال تاريخهم في أمريكا منذ أن أخذهم الأوروبيون كعبيد من القارة الأفريقية إلي أمريكا الشمالية، مشيرا إلي أن هذه الجماعة تأثرت في فلسفتها ومعتقداتها بالعديد من الحركات القومية للسود مثل حركة "ماركوي جارفي" وجماعة فاذر ونعاين، وجماعة فاذر هيرلي، والجماعات المنتسبة للإسلام مثل القاريانية وجماعة نوبل درو علي، بالإضافة إلي المسيحية والمرمونية، والماسونية، وشهود يهوه، وكذلك الخرافات والأساطير الشعبية.

وأوضح خطاب في أصروحة الماجستير التي تقدم بها للكلية ونال عنها درجة التخصص أنه من بين معتقدات هذه الفرقة الضالة أن الله تعالي قد تمثل في صورة "فارد محمد" سنة 1930 بولاية ميتجشن الأمريكية، وهم يعتبرونه إله الكون، والله عندهم مخلوق وهو أسود اللون، وأن هناك 24 إلها برئاسة فارد محمد يديرون أمور الكون ويكتبون مقادير الخلائق لمدة 25 ألف سنة ثم يموتون ويتولي 24 إلها غيرهم حكم الكون، وأن "إليجا محمد" الذي قاد الجماعة لأكثر من 40 سنة، وكان سببا في إزدهارها في أرجاء الولايات المتحدة هو رسول الله وخاتم المرسلين وليس سيدنا محمد >، وأن القرآن الكريم محرف مثل التوارة والإنجيل وينتظرون نزول كتاب مقدس بعد القرآن.

وتؤمن هذه الطائفة – علي حسب الأطروحة التي جاءت تحت عنوان "فرقة أمة الإسلام في الولايات المتحدة الأمريكية"– بأن الإيمان بالغيب خرافة، لذلك فهم ينكرون الغيبيات مثل البعث والجنة والنار والملائكة والجن ويؤمنون بالمحسوسات فقط، وأن نبي الله موسي عليه السلام قد استخدم الديناميت لقتل 300 من الكافرين برسالته، وأن عيسي عليه السلام لم يولد بدون أب، وإنما هو ابن يوسف النجار من علاقة غير شرعية مع السيدة مريم، وأن النبي > قد أصيب بأزمة قلبية أودت بحياته عندما كفر به الأوروبيون، الذين كانو يعيشون في الكهوف آنذاك.

وشدد الباحث في الأطروحة الجامعية علي أن هذه الفرقة الضالة تؤمن أيضا أن الله تعالي لم يخلق أصحاب البشرة البيضاء وإنما خلقهم وإله أسود متمرد يسمي "يعقوب" بمساعدة 59999 من أعوانه منذ 6000 سنة، وأن كل المواطنين البيض شياطين وكل السود آلهة وينتظرون نهاية العالم في "هيرمجدون"، التي سيستخدم الله فيها "طبقا طائرا" عملاقا للقضاء علي الأمريكيين البيض، ليعيش بعدها السود في "الجنة" علي هذه الأرض.

وأشار إلي أن هذه الجماعة لاتتمسك بأركان الإسلام بالصورة المتعارف عليها، إذ أنهم لا ينطقون بالشهادتين للدخول في "أمة الإسلام" وصلاتهم مقتصرة فقط علي الدعاء، ويصومون في شهر ديسمبر بدلا من شهر رمضان، ولا يعترفون بشرعية الزكاة والحج، وإن كان بعضهم يقوم بأداء الحج والعمرة، مؤكدا أن هذه الفرقة تنادي كغيرها من الحركات القومية للسود بضرورة الانفصال التام عن المواطنين البيض وتأسيس دولة مستقلة للسود داخل الولايات المتحدة، ومن الأمور القليلة التي تشترك فيها هذه الفرقة مع الإسلام، تحريم لحم الخنزير وشرب الخمر وتعاطي المخدرات، إضافة إلي الحض علي العمل لتحقيق الاكتفاء الذاتي ونشر الفضائل.

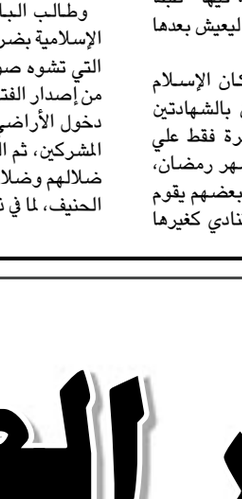

الباحث مصطفى أمين

تشويه صورة الإسلام

وشدد علي أنه صحيحاً أن الكثير من اتباع هذه الجماعة قد اعتنقوا الدين الإسلامي الحنيف بعد وفاة "اليجا محمد" سنة 1975 بقيادة ابنه "والاس محمد" إلا أن العديد من اتباع "اليجا" قد انشقوا عن ابنه "والاس"، وقاموا بتكوين جماعات جديدة تؤمن بنفس المعتقدات الأصلية.

وقال: ومن بين هذه الجماعات التي مازالت تروج تعاليم "اليجا محمد" وكتبه بين الأمريكيين السود حتي هذه الأيام، جماعة أمة الإسلام بقيادة لويس فرخان" وهذه من أشهر تلك الجماعات ولها فروع في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وغانا، وجماعة أمة الآلهة والأراضين بقيادة فاذر الله وجماعة أمة الإسلام الجديدة بقيادة سولومون محمد.

وأضاف : العجيب أنه طوال تاريخ هذه الجماعة الذي يربوا علي 77 عاما، إلا أنه – علي حد علم الباحث – لم تصدر أي فتوي من الأزهر الشريف أو دار الافتاء المصرية أو أي جهة إسلامية في العالم الإسلامي ضد هذه الجماعة لتبين للناس خطرها وترخص أباطيلها، مع أنها أشد خطرا علي الإسلام في الغرب من القاديانيين والبهائية مثلا، حيث أنه قد اعتنق فكر هذه الجماعة الملايين منذ نشأتها وحتي يومنا هذا، وأحيانا ما يظن غير المسلمين في الولايات المتحدة أن هذه الجماعة تمثل المسلمين وعقيدتهم.

وأشار إلي أن بعض المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية قد واجهوا "إليجا محمد" وانتقدوا معتقداته في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي وتحدوه بأنه لو حاول زيارة الدول الإسلامية أو الأراضي المقدسة لن تسمح له بذلك، إلا أنه وجه ضربة قوية لمنتقديه عندما زار مكة المكرمة لأداء العمرة، وقابل العديد من القيادات الدينية والسياسية في العالم الإسلامي عام 1959م، ونظراً لسكوت العالم الإسلامي علي خرافات "اليجا محمد" تمادي في غيه وزاد تمسكه بتعاليم "فارد محمد" وقد كتبت وقتها في العديد من الصحف الأمريكية عن ترحيب العالم الإسلامي به واستقباله كزعيم ديني.

وطالب الباحث القيادات الدينية في مختلف البلدان الإسلامية بضرورة السعي قدماً لمواجهة هذه الأفكار الهدامة التي تشوه صورة الإسلام، وتقلل من قدره، ولتكن البداية من إصدار الفتاوي التي تتبرأ من هذه الجماعات وتمنعها من دخول الأراضي المقدسة بمكة والمدينة لأنهم يدعون في حكم المشركين، ثم التكاتف لكشف زيف هذه الجماعات وتوضيح ضلالهم وضلال فكرهم البعيد كل البعد عن صحيح الإسلام الحنيف، لما في ذلك من أهمية دعوية كبيرة.

التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة

القاهرة/١٤اكتوبر/أيمن رفعت:

كتاب "التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة "صادر عن مؤسسة الأهرام ضمن سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادي ، فيه يتناول د. فؤاد أبو ستيت أستاذ الاقتصاد وإدارة الأعمال بجامعة حلوان، مزايا ومعوقات التكتلات الاقتصادية والإقليمية والعالمية ومدي مساهماتها في خلق وتمويل التجارة بين أعضائها، وكذلك يتناول الأبعاد السياسية للتكامل الاقتصادي، مع تأثير وتأثر كل ذلك بالعولمة.

في مقدمة الكتاب يذكر المؤلف تعريفًا للتكامل الاقتصادي ، بأنه عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود علي حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها ، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الإقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو.

ومن التعريف السابق يتضح أن التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر لابد أن يمر بمراحل أولها، التفضيل الجزئ، ثم منطقة التجارة الحرة، فالاتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة، ويعتمد هذا التصنيف لمراحل التكامل الاقتصادي علي الإجراءات والسياسات الاقتصادية المتبعة بين دول التكامل.

غلاف الكتاب

أما عن المزايا المتوقعة من التكامل الإقتصادي في الدول النامية، فهي : تمكن التكتلات الإقليمية الدول النامية من تحقيق الإنتاج ذي الوفورات الاقتصادية، كما أنة وسيلة للاستفادة من المواقع والتخصص، وعلي سبيل المثال أن تخصص كل دولة من الدول النامية في سلعة معينة تتميز فيها بالميزات النسبية مما يؤدي إلي الاستفادة المثلي من المواد الخام والطاقة ، ويؤدي هذا بدوره إلي تقليل تكلفة الإنتاج .. ومن تلك المزايا أيضًا أن التكامل الاقتصادي يعتبر وسيلة لزيادة كفاءة القطاع الصناعي، ولما كانت أسواق الدول النامية أسواقًا صغيرة بالإضافة إلي أن الحماية التي تتميز بها هذه الصناعات من الأمور التي تؤدي إلي ضعف مستوي الكفاءة ، ويتطلب رفع كفاءة هذا القطاع التنسيق بين السياسات الأقتصادية والخاصة بالتعريفات الجمركية وسياسة التجارة الخارجية "تجاه العالم الآخر" والتنسيق أيضًا في السياسات المالية والنقدية وسياسات تشجيع الاستثمار.

ولكن نجاح التكتلات الاقتصادية في صورها المختلفة يتوقف علي التنسيق الجماعي لدول المجموعة لتحقيق الأهداف المنشودة من مثل هذه التكتلات، فكان لابد من تواجد أسلوب معين تستطيع الدول من خلاله تنفيذ التكامل فيما بينها.

فتري أسلوبان رئيسيان للتكامل، يقوم الأسلوب الأول "الأطار المنهجي" علي الاعتماد علي قوي السوق أو الاعتماد علي التنسيق والتخطيط، ويهدف إلي تحقيق التنسيق والتجانس بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم أداء الاقتصاد الكلي في دول المجموعة، وإزالة كافة القيود علي حرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والتوافق في السياسات الاقتصادية يعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلي إنجاح تجربة التكامل الاقتصادي، ولعل من أهم النماذج التكاميلية والتي طبقت المنهج الإطاري تجربة السوق الأوروبية المشتركة المؤسسة علي اتحاد جمركي.

أما الأسلوب الثاني لتحقيق التكامل الاقتصادي فيقوم علي أساس التنسيق بين قطاعات محددة أو مشروعات اقتصادية بعينها، يهدف هذا الأسلوب إلي محاولة التنسيق بين المشروعات المتشابهة بهدف إدخالها كمشروعات مشتركة.

معوقات التكامل الاقتصادي

ويكشف لنا الكتاب عن معوقات التكامل الاقتصادي، فما زال التكامل والتعاون الاقتصادي وخاصة بين الدول الأفريقية والدول العربية ضعيفًا، ويرجع ذلك لثلاثة أسباب: سياسية، تاريخية، اقتصادية .. فالأسباب التاريخية ترجع إلي ارتباط أسواق هذه الدول بأسواق الدول المستقرة، ولبقاء السياسات الاقتصادية المستقرة والسياسية والتجارية بالدول المستقرة، وأصبح هناك اعتقاد لدي معظم الدول بأنه من الأهمية وجود شبكة مواصلات بين أوروبا ويعدون ذلك أهم من وجودها بين الدول الأفريقية

أما السبب الثاني وهو سياسي فيرجع إلي الإندماج وهو قرار سياسي بالدرجة الأولي ، في حين أن معظم الدول ما زالت تحاول رسم حددو بلادها، الأمر الذي يجعل من الصعب تحقيق هذا التكامل، بالإضافة إلي أن معظم شعوب هذه الدول ليس لها رأي من تحقيق هذا النوع من التعاون وإنما مرجعه للحكام.. أما السبب الثالث فهو سبب اقتصادي، ويرجع إلي ضعف المؤسسات ويشمل ذلك وجود عدد كبير من منظمات التكامل الإقليمي، وعدم وفاء معظم الدول بالتزاماتها للمنظمات الإقليمية، ضعف هذه المنظمات في الإعداد الصحيح للمؤتمرات، بالأضافة إلي قلة التعاون والمشاورة بين هذه المنظمات.

ويقدم الكتاب نبذة مختصرة عن التكتلات الاقتصادية في العالم، مركزًا علي أفريقيا، فتري اتحاد المغرب العربي الذي أنشئ في 1989 ويضم كلا من الجزائر ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس، وتهدف منظمة الاتحاد المغاربي إلي تحقيق التكامل أو الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، ولكن من المتوقع عدم نجاح هذه التجربة وذلك لضآلة العائد المتوقع من الإندماج، إضافة إلي زيادة العقوبات الاقتصادية التي تواجه معظم هذه البلاد مما يؤدي إلي إثارة النزعة القومية.

وتوجد أيضًا المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي أنشئت في عام 1980 من عدة دول وتهدف إلي إنشاء السوق المشتركة لدول أفريقيا الوسطي وفي خلال 12 سنة تحقق هذه الوحدة الاقتصادية ، ويمكن تحقيق الوحدة الاقتصادية من خلال استقرار وتجانس معدلات الجمارك والسياسات المالية، وإنشاء صندوقين للتوزيع العادل للمكاتب ، والتكاليف الناجمة عن الإندماج الاقتصادي ، وهناك العديد من العقبات المالية التي توجه هذه المجموعة والتي أدت إلي تأجيل الاجتماع السنوي في عام 1988، علاوة علي عدم توحيد للسياسات المالية.

دراسات تطبيقية

وينقلنا الكتاب إلي الدراسات التطبيقية للتكامل الاقتصادي، وذلك من خلال تحليل للمفهومين الاستكاتيكي والديناميكي لنظرية التكامل الاقتصادي ، فتري التحليل الأستاتيكي لنظرية التكامل، في إن موضوع تنمية العلاقات الدولية التجارية ودراسة تأثيرها علي الدول المنظمة بهدف تحقيق مزايا تفصيلية بين الدول الأعضاء أو حتي تحقيق شكل أكثر تفوقًا من أشكال التكامل الاقتصادي، يعد من أقدم الموضوعات التي طرحت للدراسة في إطار نظرية التكامل الاقتصادي، ويعتبر الاتحاد الجمركي أحد أشكال التكامل الاقتصادي ويمثل الأساس في قيام السوق المشتركة ويعرف الاتحاد الجمركي بأنه يتكون من منطقة اقتصادية تشمل الأعضاء الذي يقومون فيما بينهم بالامتناع عن فرض ضرائب جمركية بين بعضهم البعض ، أو فرض أي نوع من الضرائب له نفس الآثار أو أي موانع كمية، كما أنهم يطبقون ضرائب جمركية مشتركة عند تعاملهم مع الدول غير الواقعة في نطاق الاتحاد بتشريع جمركي.

أما التحليل الديناميكي ، فيقوم بين الدول النامية علي أساس الافتراض بأنه من الأفضل النظر إلي ما بعد أنماط الإنتاج الموجودة حاليًا إلي ما يحمله المستقبل في ظل اختلاف المميزات النسبية والعلاقات التجارية ، وتقوم هذه الفرضية علي أن التكامل الاقتصادي بين الدول يؤدي إلي زيادة النمو الاقتصادي وإحداث التغيرات الهيكلية في اقتصاديات الدول النامية، ويقوم أيضا التحليل الديناميكي علي افتراض أن عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال يتميزان بصفة التغير والناعلية والكفاءة أي أن التحليل الديناميكي ينظر إلي الآثار الديناميكية وليس الآثار الاستكاتيكية عند الحكم علي التكامل الاقتصادي بين الدول.

وتجمع معظم التحليلات علي المزايا التي يمكن تحقيقها من جراء التكامل الاقتصادي ومنها تحقيق المزايا الاقتصادية الناجمة عن اقتصاديات النطاق، لأنها تؤدي إلي زيادة درجة التخصص ومن ثم زيادة الإنتاج نتيجة انخفاض التكاليف والاستفادة من الوفورات الاقتصادية المحققة والناجمة عن اتساع نطاق السوق، حيث يمكن الاستفادة القصوي من الموارد الناجمة عن الإنتاج الكبير والتي لا تتناسبها الأسواق المحلية لصغرها، ومن ثم فإن زيادة الإنتاج تتطلب أسواق كبيرة الأمر الذي يؤدي إلي زيادة أبحاث السوق ومن ثم تؤدي زيادة الأسواق إلي زيادة حد المنافسة وهي ميزة أخري يمكن أن تحقق من جراء التكامل الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلي تغيير الهياكل الإنتاجية، فعلي سبيل المثال يتم انتهاء واحتكار القوي لبعض المنتجات وسرعان ما تحول هذه المنتجات إلي احتكار قلة من السوق، ويصبح الأمر أكثر إيجابية كلما زاد الوعي المتبادل بالنسبة للمراكز الانتاجية في السوق، الأمر الذي يؤدي إلي انخفاض احتكار القلة حيث يسود التكامل في السوق.

ومع كبر حجم السوق في ظل التكامل الاقتصادي، يؤدي ذلك إلي زيادة إنتاج السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلي خلق العديد من الفرص الاستثمارية أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما يؤدي تشجيع الاستثمار إلي فتح مجالات جديدة للصناعات التي تعتمد علي التصدير ولكن زيادة المنافسة الناجمة عن كبر حجم السوق وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات يتطلب تغيرات جوهرية في الأسلوب التكنولوجي المستخدم ، ومن ثم نجد أن أحد المميزات الناجمة عن التكامل الاقتصادي هو اتباع التقدم التكنولوجي في الإنتاج والذي يؤدي بدوره إلي تخفيض التكلفة وزيادة الربحية ، وهذا يتطلب مجهود مضاعف من دعم وتطوير مراكز البحوث للنهوض بالتقدم التكنولوجي.

تضارب المفاهيم

ويتطرق الكاتب إلي العولمة وعلاقتها بالتكتلات الإقليمية، حيث يري أن العولمة أصبحت ظاهرة لا تهم الأكاديميين فقط بل امتدت علي مستوي أجهزة الإعلام والرأي العام والتيارات السياسية والفكرية المختلفة، ومن ثم فلا يوجد تعريف محدد للعولمة، فالبعض ينظر إليها بأنها ظاهرة اقتصادية مثل التكامل الاقتصادي، أو اندماج بين الأسواق، أو اتساع نطاق التجارة والاستثمارات، فيما يري البعض الآخر بأنها ظاهرة اقتصادية، سياسية، اجتماعية ولكن في نفس الوقت يوجد آراء مؤيدة للدور الإيجابي للعولمة وهناك الآراء المعارضة، فالرأي الأول، والذي يري أن العولمة سوف تؤدي إلي زيادة الرفاهية وإعطاء التنمية دفعة قوية وخاصة الدول النامية من خلال: زيادة الاعتماد المتبادل والمنافسة العالمية بين الدول مما يؤدي إلي تشابه السياسات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء، تؤدي العولمة إلي تمكين الدول النامية من الوصول إلي الأسواق العالمية، وإلي الاستفادة من التطورات التكنولوجية الهائلة، وإن التقدم التكنولوجي الملازم للعولمة يؤدي إلي تخيض تكلفة النقل والصفقات المالية، كما أن إزالة القيود علي التجارة سوف يؤدي إلي اتساع المجال في التبادلات التجارية، كا تساعد العولمة الدول النامية في اتخاذ العديد من السياسات الإصلاحية المتعلقة بتحرير الاقتصاد الوطني، حيث وجد أن هناك علاقة ترابطية قوية بين تحرير التجارة ومعدلات النمو الاقتصادية.

أما الرأي الثاني، الذي يري أن للعولمة تأثيراتها السلبية علي التنمية في الدول النامية، لأن العولمة تؤدي إلي تقليص دور الدولة مما قد يؤدي إلي إعاقة النمو الاقتصادي، فمثلاً الولايات المتحدة الأمريكية، انجلترا، اليابان، كوريا الجنوبية، حققوا معدلات نمو اقتصادية مر